رئيس الحكومة يلتقي نواب دير الزور

عرنوس: الحكومة مصرة على استكمال إعادة المواطنين لمناطقهم المحررة من الإرهاب

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال لقائه أمس أعضاء مجلس الشعب عن محافظة ديرالزور إصرار الحكومة على استكمال إعادة المواطنين إلى مدنهم وقراهم المحررة من الإرهاب وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية وفق برامج وخطط مدروسة تسهم في إعادة إعمار ما دمره الإرهاب.

وأشار عرنوس إلى أهمية استثمار جميع المساحات القابلة للزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية وتخفيض فاتورة الاستيراد.

وبين عرنوس أهمية التشاركية بين الجهات الشعبية والفريق الحكومي لتنفيذ الخطة المقرة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المحافظة وإقامة المشاريع الحيوية التي من شأنها دعم القطاعين الخدمي والتنموي والإضاءة على مكامن الخلل واجتراح الحلول لمعالجتها، لافتاً إلى أن صمود المحافظة في وجه الإرهاب وداعميه يفرض بذل المزيد من الجهود للتخفيف من تبعات الحرب الإرهابية على أبناء المحافظة الشرفاء والعمل على استثمار الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحسين الواقعين المعيشي والخدمي.

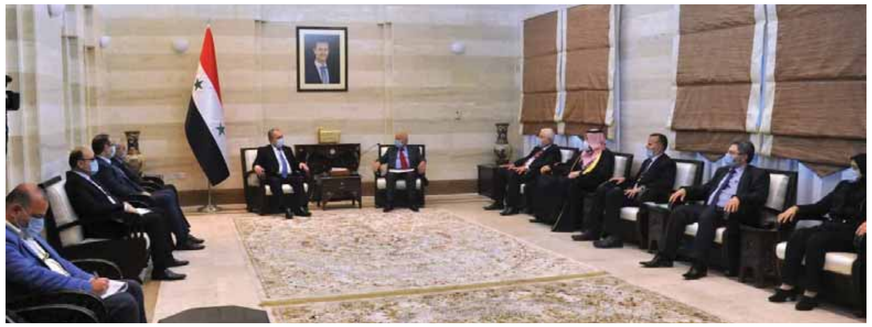

وتركزت الطروحات حول دعم القطاع الصحي وتوفير الكادر المتخصص وتوفير متطلبات عملية التربية وتحسين واقع التيار الكهربائي وتأهيل الجسور والطرقات المدمرة جراء الإرهاب وتوفير الآليات اللازمة لعمل الوحدات الإدارية وتوفير متطلبات الخطة الزراعية وإعادة حركة الطيران عبر مطار دير الزور وضبط عمل الأفران وتفعيل التدخل الإيجابي عبر صالات السورية للتجارة.

في رده على المداخلات، أوضح رئيس مجلس الوزراء أنه يجري العمل على توفير الكادر الطبي لمشفى دير الزور على مدار السنة، وإعادة الكادر التعليمي لمدارس المحافظة، إضافة إلى دعم القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وزيادة الإنتاج وإعطائه الأولوية لجهة توفير الاعتمادات اللازمة لذلك، موضحاً أنه سيتم بذل كل الجهود الممكنة لتحسين الواقع الكهربائي في المحافظة.

شكاوى من تعطل الأجهزة بسبب الكهرباء في حمص

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: نتيجة عدم انتظام الحمولات وعبث بعض المواطنين وتبديلهم الفازات بشكل عشوائي

حمص- نبال إبراهيم

اشتكى عدد من أهالي أحياء في مدينة حمص (كالمهاجرين والزهراء والعباسية وغيرها) لـ«الوطن» تعطل أجهزة كهربائية في منازلهم نتيجة لتفاوت شدة التيار الكهربائي بين قوي وضعيف في بعض الخطوط الكهربائية على الرغم من أنها تتغذى من الخزانات ومراكز التحويل نفسها.

وأشار عدد من المواطنين في شكواهم إلى أن بعض الخطوط لا تتجاوز شدة التيار فيها ١٢٠ فولتاً وأن هذه الشدة غير قادرة على إقلاع أي نوع من الأجهزة الكهربائية، بينما أكد آخرون أن شدة التيار الكهربائي التي تصل إليهم تتجاوز ٣٠٠ فولت في بعض الأحيان ما يتسبب بتعطل العديد من الأجهزة الكهربائية خاصتهم.

ولفت الأهالي المشتكون إلى أنهم تقدموا بعدة شكاوى إلى مركز الطوارئ في أحيائهم من دون جدوى، مطالبين بضرورة الإسراع بإيجاد حل لواقع التيار الكهربائي وزيادة استطاعة مراكز التحويل لضمان وصول التيار الكهربائي لهم بشكل جيد.

بدوره أكد مدير عام شركة كهرباء حمص صالح عمران لـ«الوطن» أنه نتيجة للاستجرار الزائد للكهرباء والحمولات الكبيرة على الشبكة الكهربائية المغذاة من مراكز التحويل في بعض المواقع من هذه الأحياء تتسبب بحصول أعطال في فازات الشبكة ومنها بالتالي على مراكز التحويل التي تغذي تلك الخطوط، إضافة إلى عبث بعض المواطنين بالتغذية الكهربائية وإقدامهم على تبديل الفازات بمفردهم وبشكل شخصي وعشوائي في مراكز التحويل تلك يؤدي إلى ضعف في شدة التيار الكهربائي أو زيادته نتيجة لعدم انتظام الحمولات الكهربائية.

وأشار عمران إلى أن ورش الصيانة والإصلاح في الشركة تعمل على إصلاح مراكز التحويل فور حدوث مثل هذه المشاكل وتعيد تنظيم الحمولات بشكل صحيح لضمان وصول التغذية الكهربائية بشكل منتظم عبر الشبكة، لافتاً إلى أن معظم عمليات الإصلاح التي تقوم بها الورش حالياً هي والأعطال التي تحدث على الشبكة الكهربائية ضمن أحياء المدينة في حينها، تم مؤخراً توجيه جميع رؤساء مراكز الطوارئ ورؤساء الدوائر ومدير الشغيل بالتواصل مع مخاتير الأحياء ولجانها ضمن مجموعات تواصل هاتفية أو عن طريق تطبيق «الواتس آب» للإعلام الفوري عن أي عطل أو مشكلة في حينها لتقوم الورش الفنية بإصلاح العطل ومعالجة المشكلة بالسرعة الممكنة.

وأشار مدير الكهرباء إلى أنه بهدف معالجة المشاكل طوارئ الزهراء وحده خلال العام الحالي.

مضادات حيوية مقطوعة من صيدليات حماة

نقيب الصيادلة: عقوبات بحق صيادلة لا يداومون ومعاناة معامل من وقف التصدير

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ رئيس فرع نقابة الصيادلة بحماة الدكتور بدري ألفا، أن عدد الصيدليات المسجلة بالنقابة ١٧٠٠ صيدلية، منها ٤٨٠ صيدلية بمدينة حماة، والباقي بمدن المحافظة الأخرى وأريافها.

وردًا على أسئلة «الوطن» حول المخالفات التي يرتكبها بعض الصيادلة، ودور النقابة بضبطها، والواقع الدوائي ومدى توافر الأدوية المزمنة قال ألفا: يسعى فرع النقابة جاهداً لتنظيم عمل الصيادلة وضبط دوام بعضهم، علماً أن ذلك ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى وقت، نتيجة الظروف السابقة.

وأضاف: من خلال جولاتنا المسائية على صيدليات مدينة حماة، والصباحية على صيدليات المدن والأرياف، وجدنا أن ثمَّة صيادلة غير ملتزمين، فتم استدعاؤهم لفرع النقابة، واتخاذ عقوبات مسلكية بحقهم.

وقد تم إقرار إغلاق عدة صيدليات مخالفة في معر شحور والسعن وبسرين، بعد جولات عليها مع مديرية الصحة، لارتكابها مخالفات بشروط العمل، وبانتظار ورودها من وزارة الصحة.

وكشف ألفا أن معظم المخالفات هي عدم الالتزام بالدوام وخدمة الريف، رغم أن القانون أتاح للصيدلاني وجود صيدلاني إضافي للعمل معه، مشيراً إلى أنه تم وخلال العام الماضي إغلاق نحو ٢٤ صيدلية وإحالة ١٦ صيدلانياً إلى مجلس التأديب، وذلك لمخالفة الأنظمة والقوانين الناظمة لمهنة الصيدلة.

وأما فيما يتعلق بالأدوية فبيَّنَ ألفا أنها متوافرة، ولكن هناك نقصاً ببعض المضادات الحيوية، كمضادات التهاب الصدر واللوزات، وثمة مشكلة بمادة الأزتروميايسين، وهي ليست انقطاعات كبيرة.

وعزا ذلك إلى معاناة معامل الأدوية في حماة -وعددها ٤- بإنتاجها، بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، وتوقف التصدير بقرار من وزارة الصحة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية للسوق السورية. فالتصدير كان يؤمن القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية، والتصنيع والإنتاج.

وحول تباين أسعار الأدوية بين صيدلية وأخرى، لفت ألفا إلى أن هذه مسؤولية معامل الأدوية التي كان من المفروض أن تستبدل علب الدواء ذات الأسعار القديمة وتسعيرها بالأسعار الجديدة، أو على الأقل توزيع لصاقات بالأسعار الجديدة كي لا يقع اللوم على الصيدلاني حين يشطب السعر القديم ويسعره بالأسعار بالجديدة.

وقال: الأسعار لا يضعها الصيدلاني وإنما هناك لجنة تسعير من وزارة الصحة تسعر المواد الدوائية وفق سعر الصرف المحدد من البنك المركزي وليست تسعيراً مزاجياً.

وأضاف: وقد عممنا على الصيدلة بعدم شطب السعر وبيعه بالسعر الجديد لأن تاريخ الإنتاج يوضح بأن هذا السعر قديم، والنقابة تخالف أي صيدلاني يبيع بسعر أعلى، وهناك مخالفات تصل لحدود ٥٠ ألف ليرة سورية.

سرقة جوالات وحقائب طالبات الجامعة أثناء الامتحانات

فادي بك الشريف

كيف ستعود إلى منزلها في الريف أو في مدينة أخرى تلك الطالبة التي اكتشفت في نهاية الامتحان أن جزدانها ونقودها قد سرقوا!، والسبب حسب أساتذة وطلاب هو قرار يقضي بمنع إدخال الجزادين والجوالات منعاً باتاً إلى قاعة الامتحان حتى وإن كانت مغلقة!

هذه التعليمات تلقتها العديد من الكليات بتشدد كبير وحازم من دون أن يرافقها مرونة وتقدير الوضع النفسي للطالب الذي زادت هذه الإجراءات من الضغوط الحاصلة عليه جراء الامتحان وتداعيات كورونا والتخوف من التحول إلى الموازي وبالتالي تكبد مصاريف إضافية عليه وعلى عائلته.

وبحسب رئيس قسم اللغة الإنكليزية في جامعة تشرين أحمد العيسى، فإن ثلاثة جزادين سرقت منذ يومين في جامعة تشرين (كلية الآداب)، مشيراً إلى ضرورة السماح للطالبات بوضع الجزادين مغلقة تحت المقعد أو قربهن على طرف الجدار، إضافة إلى السماح بوضع الجوالات منزوعة البطارية على طرف المقعد.

مضيفاً: إن مهزلة السرقات يجب أن تنتهي، وعلينا أن نجد حلاً يحمي الطلبة ويمنحهم الفرصة للتركيز على الامتحان، بدلاً من القلق على الجوال والجزدان، علماً أن عدداً كبيراً من الطالبات لا يسمح لهن بالخروج والقدوم إلى الامتحان بلا جوال وذلك للاطمئنان عليهن.

واقترح العيسى إيجاد ووضع حلول تنهي هذه الظاهرة التي لا تليق بالجامعات أبداً.

حالات مماثلة شهدتها جامعة دمشق في كلية الآداب والعلوم الإنسانية تثبت وجود حالات سرقة لـ«جزادين» خلال الامتحانات، تعاملت معها عمادة الكلية بمرونة، حيث أكد العميد الدكتور أسامة قدور أنه تم اتخاذ إجراء مؤقت وهو السماح للطالبات بإدخال «الجزدان» إلى قاعة الامتحان.. ووضع الموبايل بوضعية الصامت على أن يكون بمكان قريب من الطالبة وتتمكن من رؤيته، تلافياً لأي حوادث مشابهة.

قدور أشار إلى حدوث خلل في الكاميرات الموضوعة ضمن أروقة الكلية مشيراً إلى متابعة إصلاحها، علماً أنه لا تأثير سلبياً في هذا الموضوع، مبيناً أنه تم لغاية الآن ضبط ٢٧ حالة غش وتلاعب امتحاني، وهي نسبة قليلة جداً مقارنة مع السنوات الماضية وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة.

مصدر رسمي في جامعة دمشق أكد لـ«الوطن» أنه بإمكان الطالب إدخال الجوال إلى قاعة الامتحان، لكن شرط أن يكون «صامتاً» من دون أن يتعرض للطالب أي من المراقبين.

ونوه المصدر بأن التعليمات تسمح للطالب أن يدخل إلى قاعة الامتحان المستلزمات المتعلقة بالعملية الامتحانية فقط بما فيها الهوية الشخصية والبطاقة الجامعية ومتطلبات الامتحان.

كما شدد المصدر على عدم صدور أي توجيهات أو تعليمات تقضي إلى إدخال الجزادين للقاعة الامتحانية على الإطلاق، وذلك لمنع حدوث أي خلل أو إشكاليات الجامعة بغنى عنها.

على حين أشار أمين جامعة تشرين الدكتور يوسف جابر إلى وجود مرونة في التعامل مع هذا الموضوع، معتبراً أن الحالات التي تحصل قليلة جداً، وشدد على ضرورة الحذر واستقدام الطالب للمستلزمات الخاصة بالامتحانات فقط لتفادي أي إشكاليات أو حالات سرقة.

ويؤكد مصدر مسؤول في جامعة البعث عدم ورود أي حالات لسرقة جزادين من أي كلية، مبيناً أنه يسمح للطالبات بوضع الجزادين في مكان يمكن من خلاله رؤيته أثناء تقديم المادة الامتحانية.

ارتفاع كبير في أسعار السمون والخبز السياحي والكعك في السويداء

الوطن- عبير صيموعة

سجلت أسعار خبز السمون والخبز السياحي ارتفاعاً خلال الأيام القليلة الماضية في محافظة السويداء حيث وصل سعر ربطة الخبز السياحي إلى ١٥٠٠ ليرة وكيلو السمون إلى ١٥٠٠ و١٨٠٠ للكيلو مع إضافة مادة السمسم.

وأكد أحد أصحاب المخابز الخاصة لـ«الوطن» أن هذه الأسعار جاءت بناء على ارتفاع تكاليف الإنتاج من المازوت الصناعي سابقاً مع ارتفاع أسعار الدقيق المتلاحق الذي وصل سعر الطن منه إلى مليون و٣٠٠ ألف ليرة والسكر الذي تجاوز سعر الكيس سعة ٥٠ كيلو غراماً ٩٠ ألف ليرة والزيت ٩٠ ألف للصفيحة سعة ١٦ ليتراً فضلاً عن أسعار الخميرة يضاف إليها أجرة التصنيع التي انعكست جميعها على أسعار جميع المواد المنتجة من خبز سياجي وسمون وصولاً إلى الكعك الذي سجل الكيلو منه ٣٧٠٠ ليرة.

كما أشار صاحب أحد الأفران إلى أن ارتفاع التكاليف الذي لم يتناسب مطلقاً مع دخل المواطن كان له المُنعكس الكبير على الكميات المنتجة وقيمة المبيعات لديه بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، موضحاً أن الارتفاعات المتلاحقة وغير المنطقية دفع الكثيرين منهم إلى صرف عدد من عمالهم لعدم قدرتهم على مجارات تكاليف الإنتاج المرتفعة مع انخفاض الطلب حيث تم صرف أكثر من مئة عامل حتى اللحظة من المخبز لارتفاع التكاليف ونقص المبيعات.

وبيّن أنه تم إعداد مطالعة سابقة من قبل أصحاب المخابز على ضرورة دعم الدقيق (زيرو) من مطاحن الدولة أسوة بالدقيق التمويني لأن الخبز السياحي يشكل الرديف للخبز التمويني وفي حال تم دعمه فإنه يخفف الضغط على مخابز الدولة ويصبح بمتناول العدد الأكبر من الأسر.

بدوره رئيس جمعية المعجنات في اتحاد حرفيي السويداء تيسير أبو ترابي أكد لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار الدقيق والسكر والزيوت المتلاحق كان له التأثير الكبير في القطاع الخاص وهو الأمر الذي أدى بالضرورة إلى ارتفاع متكرر بأسعار الخبز السياحي والسمون والكعك إضافة إلى المعجنات والحلويات، كما أدى إلى تخفيض الكميات المنتجة منها، لافتاً إلى قيام أصحاب المخابز الخاصة خلال الأيام القليلة الماضية بتسطير كتاب لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحافظ السويداء تضمن المطالبة بوضع تحليل سعري جديد لكل منتجاتهم وفقا لزيادة تكاليف الإنتاج ما يؤكد أن الأسعار سترتفع في الأيام القليلة القادمة حسب تسعيرة تكاليف الإنتاج ما سينعكس بشكل كبير وسلبياً على المواطن.

وأكد ضرورة اتخاذ خطوة حقيقية من الوزارات المعنية بهدف تقديم الدعم اللازم لجميع مواد الإنتاج وأهمها الدقيق بما يضمن استمرار عجلة الإنتاج وخاصة لمادة الخبز التي تعتبر رديفاً للخبز التمويني.

لعدم كفاية الكميات المرسلة إليها..

طرطوس تعتذر عن رفع نسبة مازوت التدفئة إلى ٣٥ بالمئة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء

هيثم يحيى محمد

مازالت نسبة كبيرة من سكان طرطوس وغيرها من المحافظات من دون مازوت تدفئة حتى تاريخه لوجود نقص في الكميات المسلمة للمحافظات وبسبب تدني الكميات التي تخصص للتدفئة من هذه المادة.

أمام هذا الواقع الذي عكسته وسائل الإعلام الوطني وشكاوى المواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي والكتب المرفوعة من السلطات المحلية إلى السلطات المركزية بهذا الخصوص ولا سيما أن فصل الشتاء والطقس البارد دخلا بقوة، فقد درس مجلس الوزراء هذا الملف بداية الشهر الحالي وقرر رفع نسبة مازوت التدفئة لتصبح ٣٥٪ من الكميات لكل محافظة وتنفيذاً لذلك وجهت إدارة شركة محروقات كتاباً إلى كل فروعها برقم ١٣٢ /ص تاريخ ٢٠٢١/٢/٦ أشارت فيه إلى كتاب رئيس مجلس الوزراء ١٦١٧ /١ تاريخ ٢٠٢١/٢/٤ المتعلق بهذا الموضوع والذي خلص إلى زيادة المخصصات المسلمة للمحافظات لقطاع التدفئة لتصبح ٣٥٪ من الكميات الإجمالية المسلمة يومياً لكل محافظة وتحديد السقف الحالي لتوزيع مازوت التدفئة ليصبح ١٠٠ليتر لكل عائلة بموجب البطاقة الإلكترونية إلى حين استلام جميع العائلات لمخصصاتها ويتم زيادة الكمية لتصبح ٢٠٠ ليتر حتى نهاية حزيران القادم، وطلب مدير عام محروقات من مديري الفروع عرض هذه المقترحات (التوجيهات) على لجنة المحروقات المركزية بكل محافظة للعمل على تنفيذها ومن ثم إعلامه.

هذا الكتاب عرض في اجتماع لجنة المحروقات بطرطوس الذي انعقد يوم الأربعاء الماضي وخلال المناقشة اختلف أعضاء اللجنة على تفسيره حيث رأى البعض أنه لابد من زيادة الكميات المرسلة إلى المحافظة حتى تتم زيادة نسبة مازوت التدفئة إلى ٣٥٪، بينما رأى البعض الآخر أن الكتاب يتضمن زيادة النسبة من ضمن الكميات التي تصل لكل محافظة حالياً.

ومع هذا الاختلاف كان القرار أنه لا يمكن زيادة نسبة المازوت لقطاع التدفئة من الكميات الحالية لأنه يستحيل أخذ أي نسبة من مازوت المخابز أو المشافي أو النقل أو منشآت القطاع العام.. وبالتالي ستتم مخاطبة وزارة النفط بذلك.

يشار إلى أن عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والمحروقات قال في تصريح لـ«الوطن» بتاريخ ٢٠ كانون الثاني الماضي: إنه سيتم الانتهاء من توزيع الخمسين ليتر مازوت لكل عائلة قبل الخامس من شباط الحالي لكن ذلك لم يحصل وخاصة في طرطوس ومحيطها وذلك بسبب ما ذكرناه أعلاه.

ويبدو أن الأمر سوف يستمر هكذا إذا لم تتم زيادة عدد طلبات المازوت للمحافظة وبالتالي لن ينفذ قرار مجلس الوزراء.. فهل سنشهد قريباً وقبل اشتداد البرد هذه الزيادة أم ستبقى شكوى الناس والإعلام هي سيدة المواقف من دون معالجة، علماً أن نسبة العائلات التي وزع لها مازوت حتى الآن سواء كمية ١٠٠ ليتر أو ٥٠ ليتراً لا تتجاوز الخمسين بالمئة وفق بعض المصادر؟!